العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي للشركات المساهمة المصرية

(دراسة إمبريقية)

ماير سعيد نجيب يوسف

معيد بقسم المحاسبة

كلية التجارة جامعة الزقازيق

ملخـص:*

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية والمسجلة داخل بورصة الأوراق المالية المصرية . ولتحقيق ذلك الهدف تم اختيار عينة ميسرة من الشركات المصرية والتي بلغ عددها ٥٧ شركة تمثل عدد ١٣ قطاعاً اقتصاديا مختلفاً .

تم قياس المتغير المستقل في هذه الدارسة وهو "جودة المراجعة الداخلية" من خلال مجموعة بيانات فعلية تمثل ثلاثة عوامل محددة لجودة المراجعة الداخلية وهى (الكفاءة المهنية – الاستقلالية والموضوعية – جودة الأداء)، وذلك وفقاً لما أشارت إليه معايير المراجعة الداخلية ومعيار المراجعة الأمريكي رقم (١٢٨).

تم التعبير عن هذه العوامل من خلال ثمانية عناصر أو بنود تمثل مؤشراً لجودة المراجعة الداخلية وهى (الخبرة – الشهادات المهنية – التدريب – التبعية التنظيمية – الموضوعية – وجود دليل للمراجعة الداخلية – حجم قسم المراجعة الداخلية – جودة أداء قسم المراجعة الداخلية)، أي أن مؤشر جودة المراجعة الداخلية يتراوح ما بين صفر إلى ثمانية نقاط.

تم قياس المتغير التابع وهو"الأداء المالي" من خلال أحد أهم المؤشرات المحاسبية المستخدمة وهى (معدل العائد على الأصول – معدل العائد على حقوق الملكية). واستخدم نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي، وقد تم تقديره مرتين نظراً لوجود تعريفين إجرائيين للمتغير التابع بحيث يكون:

النموذج الأول: لاختبار العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية ومعدل العائد على الأصول.

النموذج الثاني: لاختبار العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية ومعدل العائد على حقوق الملكية.

توصلت الدراسة الحالية إلى أنه لا توجد علاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي معبراً عنه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

يتوجه الباحث بالشكر للأستاذ الدكتور حسن عبد الحميد العطار والأستاذ الدكتور أبو بكر محمد يوسف على معاونتهم الصادقة للباحث طوال فترة إعداد تلك الدراسة.

أولاً : مقدمة ومشكلة الدراسة :

أبرزت الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة تعرض العديد من الشركات إلى كوارث مالية وعلى رأسها تعرض شركتى إنرون وورلد كوم للإفلاس، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن هذه الشركات لم يكن لديها اهتمام كافٍ بوظيفة المراجعة الداخلية وبدورها كأداة تسعى إلى الحد من ضعف النظم الرقابية داخل المنشأة وذلك من خلال عملها كرقيب لحماية المنشأة من الممارسات الخاطئة، وبالتالي مساعدتها في تحقيق أهدافها (**Arena, et al, 2006; Thomas, 2002**).

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف الهامة داخل المنشأة لما لها من أثر إيجابي في حماية أصول المنشاة من التعرض للاختلاس. تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل بما يمكن من تحقيق الأرباح، الأمر الذي يؤثر بالإيجاب على أداء للمنشأة وعلى حقوق المساهمين (**Aikins , 2011, Coram, et al , 2008**).

عرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA) المراجعة الداخلية بأنها " نشاط رقابي مستقل، موضوعي، واستشاري، من شأنه تقديم التأكيدات اللازمة وإبداء التوصيات التي تحقق قيمة مضافة تزيد من فعالية المنشأة. ويساعد هذا النشاط على تحقيق أهداف المنشأة من خلال تحسين فعالية إجراءات كل من إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة الشركات" (**IIA,2000**).

أشار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصري عام ٢٠١١ إلى أهمية دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على أصول المنشأة والمساهمة في تحقيق أهدافها .

أشار معيار المراجعة رقم (١٢٨) لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) والخاص باستعانة المراجعين الخارجيين لعمل المراجعة الداخلية إلى ثلاثة معايير لجودة أنشطة المراجعة الداخلية وهى (**AICPA, 2014**) :

- التأهيل (المقدرة المهنية).
- الاستقلالية والموضوعية.
- جودة أداء قسم المراجعة الداخلية.

كما أنه يتعين على المراجع الخارجي أن يأخذ في اعتباره عند تقييم جودة المراجعة الداخلية عدة عوامل تشمل (**عبد الهادي ، ٢٠٠٨ ؛ عيسى، ٢٠٠٨؛ مبارك ، ٢٠١٠ ; Prawitt, et al, 2009**):

- **المقدرة المهنية** : التي تتحقق من خلال ما يلي :
  - الخبرة المهنية للمراجعين الداخليين.
  - التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الداخليين.
  - ساعات التدريب التي يحصل عليها المراجعون الداخليون .
- **الاستقلالية والموضوعية** : تعنى أن يقوم قسم المراجعة الداخلية برفع تقاريره إلى أعلى مستوى تنظيمي داخل المنشأة - عدم اشتراك المراجعين الداخليين في أية أعمال تنفيذية من شأنها التأثير على استقلالهم وموضوعيتهم (على سبيل المثال الاشتراك في تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها).
- **جودة العمل المؤدى من جانب المراجعة الداخلية** : يطمئن المراجع الخارجي لعمل المراجعة الداخلية إذا :

- كان حجم قسم المراجعة الداخلية مناسباً لحجم المنشأة محل المراجعة.
- كانت هناك جهة خارجية (مكتب مراجعة خارجي) يقوم بعملية التقويم لأعمال قسم المراجعة الداخلية مرة على الأقل كل خمس سنوات.

تجدر الإشارة إلي أنه يمكن للمراجعة الداخلية أن تساهم في تحسين أداء المنشأة للعديد من الأسباب، يمكن ذكر بعض منها **(Beasley, et al, 2000; Ahlawat and Lowe, 2004; Coram, et al ,2008; Fadzil, et al, 2005; Felix, et al, 2001; Ho and Hutchinson, 2010):-**

- تساهم المراجعة الداخلية في تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل بما يتناسب مع أهداف المنشاة ويعزز من فرصها في البقاء والصمود في وجه المنافسة.
- حماية أصول المنشأة من التعرض للاختلاس وذلك من خلال عملية المراجعة التي يقوم بها أعضاء قسم المراجعة الداخلية .
- التأكد من دقة تسجيل البيانات المالية داخل القوائم المالية والمعدة من قبل الإدارة وخلوها من الأخطاء الجوهرية وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها .
- الحفاظ على سرية وآمن البيانات الخاصة بالمنشأة والمساهمة في تحقيق أهدافها .

اختبرت دراسة كل من **(Octavia , 2013; Aikins, 2011 ; Alic and Rusjan , 2010 ; Hutchinson and Zain , 2009 ; Jerab , 2011)** العلاقة بين مهام وظيفة المراجعة الداخلية والأداء المالي للشركات، وتوصلت إلى أنه توجد علاقة معنوية موجبة بين مهام قسم المراجعة الداخلية والأداء المالي.

في حين توصلت دراسة **(Kiable , 2012)** إلى أنه لا توجد علاقة بين ممارسات (مهام) المراجعة الداخلية والأداء المالي.

ونتيجة لذلك يمكن القول بأنه من المتوقع وجود علاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي للشركات المساهمة المصرية، ولأن هذه العلاقة لم تلق الاهتمام الكافي من قبل العديد من الباحثين، فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي :-

" هل توجد علاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي للشركات المساهمة المصرية؟"

شكل رقم (١)

مشكلة البحث

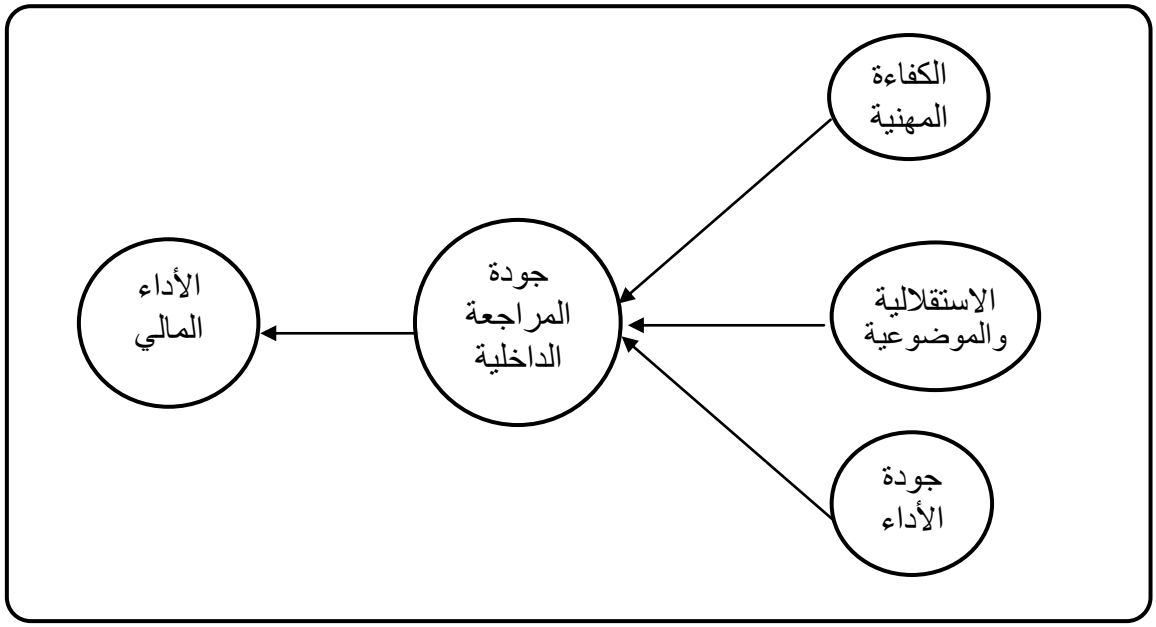

المصدر : إعداد الباحث.

ثانياً : هدف الدراسة :

يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في اختبار العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي للشركات المساهمة المصرية .

ثالثاً : أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي :

١- من المتوقع أن النتائج المستخلصة من هذه الدراسة ستوضح مدى اهتمام الشركات المصرية بالمراجعة الداخلية كأداة تسعى إلى حماية المنظمة من الممارسات الخاطئة ، وذلك من خلال إجراء دراسة منهجية عن العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي للشركات المساهمة المصرية ومعرفة ما إذا كان هناك علاقة من عدمه .

٢- تعد الدراسة الحالية دليل أضافي فيما يتعلق باختبار العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي .

٣- ندرة الدراسات السابقة فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية وعلاقتها بالأداء المالي في حدود علم الباحث .

رابعاً : منهجية الدراسة :

١/٤ اشتقاق فرضية الدراسة

أن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في معرفة ما إذا كان هناك علاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي للشركات المساهمة المصرية. حيث أن هناك العديد من المهام لوظيفة المراجعة الداخلية والتي من المتوقع وأن تؤثر على الأداء المالي للمنشآت وهى تتمثل فيما يلي:

- حماية أصول المنشأة من التعرض لحالات الاختلاس وذلك من خلال عملية المراجعة التي يقوم بها أعضاء قسم المراجعة الداخلية بطبيعة تواجدهم الدائم داخل المنشأة .
- التأكد من دقة تسجيل البيانات المالية داخل القوائم المالية والمعدة من قبل الإدارة وخلوها من الأخطاء الجوهرية وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها.
- تساهم المراجعة الداخلية في مساعدة المراجع الخارجي في أداء مهامه مما يساهم في تخفيض أتعاب عملية المراجعة. الأمر الذي يعود بالنفع على المنشأة في صورة زيادة لإيراداتها.
- قياس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل وبالتالي الحد من التصرفات الخاطئة من جانب بعض المديرين في صورة الإسراف الزائد عن الحد لموارد المنشأة (الاستهلاك المظهري). مما يساهم في الحفاظ على موارد المنشأة ويعزز من فرصها في المنافسة والبقاء والنمو.

- تقل دوافع الإدارة نحو التلاعب في القوائم المالية حينما يكون هناك طرف آخر يستطيع كشف هذا التلاعب.
- الحفاظ على سرية وآمن البيانات الخاصة بالمنشأة.

وبالإضافة إلى ذلك فمن المتوقع أيضاً أن المنشآت التي تهتم بوظيفة المراجعة الداخلية ستوفر لقسم المراجعة الداخلية الموارد المالية المناسبة، ستهتم بتوافر مراجعين داخليين لديهم الخبرة الكافية ومؤهلين تأهيلاً مناسباً.

كما اختبرت كل من دراسة **(Octavia, 2013; Aikins, 2011; Alic and Rusjan , 2010; Hutchinson and Zain, 2009; Jerab, 2011)** العلاقة بين مهام وظيفة المراجعة الداخلية والأداء المالي للشركات وتوصلت إلى أن هناك علاقة معنوية موجبة بين مهام قسم المراجعة الداخلية والأداء المالي أي أن هناك تأثير إيجابي لمهام المراجعة الداخلية على الأداء المالي . في حين توصلت دراسة **(Kiabel, 2012)** إلى أنه لا توجد علاقة بين ممارسات (مهام) المراجعة الداخلية والأداء المالي .

نتيجة لذلك يمكن صياغة فرض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الرئيسي للدراسة:

"من المتوقع وجود علاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي للشركات المساهمة المصرية".

ينقسم هذا الفرض إلى فروض فرعية وهى:

الفرض الأول:

"من المتوقع وجود علاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي معبراً عنه بمعدل العائد على الأصول". (سيتم اختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار رقم ١).

الفرض الثاني:

"من المتوقع وجود علاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي معبراً عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية". (سيتم اختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار رقم ٢).

٢/٤ عرض النموذج الإحصائي المستخدم وعرض لمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها.

سيتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية (كمتغير مستقل) والأداء المالي للشركات المساهمة المصرية (كمتغير تابع). ويمكن عرض نموذج الانحدار وذلك على النحو التالي:

نموذج الانحدار المتعدد :

سيتم تقدير نموذج الانحدار المتعدد مرتين نظراً لوجود تعريفين إجرائيين للمتغير التابع (الأداء المالي). وفيما يلي عرض لهذين النموذجين، وذلك كما يلي:

نموذج الانحدار الأول :

$$Y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 (FS) + \beta_3 (LEV) + \beta_4 (GS) + \varepsilon$$

حيث :

Y : المتغير التابع الأداء المالي معبراً عنة بمعدل العائد على الأصول.

β_0 : ثابت الانحدار.

β_4 - β1 : معاملات المتغيرات المستقلة والضابطة.

x1 : جودة المراجعة الداخلية (متغير مستقل).

FS : حجم الشركة (متغير ضابط).

LEV : نسبة المديونية (متغير ضابط).

GS : معدل نمو إيرادات النشاط (متغير ضابط).

ε : الخطأ العشوائي للنموذج .

نموذج الإنحدار الثانى:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 (FS) + \beta_3 (LEV) + \beta_4 (GS) + \varepsilon$$

حيث :

Y : المتغير التابع الأداء المالي معبراً عنة بمعدل العائد على حقوق الملكية.

β_0 : ثابت الانحدار.

β_4 - β1 : معاملات المتغيرات المستقلة والضابطة .

x1 : جودة المراجعة الداخلية (متغير مستقل).

FS : حجم الشركة (متغير ضابط).

LEV : نسبة المديونية (متغير ضابط).

GS : معدل نمو إيرادات النشاط (متغير ضابط).

ε : الخطأ العشوائي للنموذج.

وفيما يلي وصفاً للمتغير التابع والمتغير المستقل والمتغيرات الضابطة والتعريف الإجرائي لهما:

١- **التعريف الإجرائي للمتغير التابع**: الأداء المالي

يقاس الأداء المالي بالعديد من المؤشرات المالية. وفى هذه الدراسة سيتم اختيار أكثر المقاييس المالية شيوعاً في قياس الأداء المالي، وهى تتمثل فيما يلي:

*** معدل العائد على الأصول**

سيتم قياس معدل العائد على الأصول للمنشأة من خلال قسمة صافى الربح (الخسارة) بعد الضرائب مجموع عليها مصروف الفوائد بعد الضريبة إلى متوسط إجمالي الأصول، وذلك وفقاً للصيغة التالية:

معدل العائد على الأصول = صافى الربح بعد الضرائب (الخسارة) + مصروف الفوائد (١- معدل الفائدة) / متوسط إجمالي الأصول

*** معدل العائد على حقوق الملكية**

سيتم قياس معدل العائد على حقوق الملكية للمنشأة بقسمة صافى الربح (الخسارة) بعد الضرائب مطروح منها توزيعات الأسهم الممتازة (أن وجدت) إلى متوسط حقوق المساهمين العاديين، وذلك وفقاً للصيغة التالية:

صافى الربح بعد الضرائب (الخسارة) – توزيعات الأسهم الممتازة

معدل العائد على حقوق الملكية = ــــــــــــــــــــ

متوسط حقوق المساهمين العاديين

٢- **التعريف الإجرائي للمتغير المستقل** : جودة المراجعة الداخلية

سيتم قياس هذا المتغير من خلال مؤشر مكون من ثمانية عناصر لقياس جودة المراجعة الداخلية يستند إلى المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، معيار المراجعة الأمريكي رقم (١٢٨) ومعيار المراجعة المصري رقم (٦١٠)، ودراسة كل من **(مبارك، ٢٠١٠ ; Prawitt, et al , 2009).**

يتكون هذا المؤشر من ثمانية عناصر وهى : الشهادات المهنية، الخبرة، التدريب ، حجم قسم المراجعة الداخلية، الاستقلالية، الموضوعية، وجود دليل المراجعة الداخلية، وجود نظام لمراقبة الأداء، وسوف يتم قياس هذه المتغيرات على النحو التالي:

الشهادات المهنية :

تقاس بنسبة عدد المراجعين الداخليين الحاصلين على شهادات مهنية مثل CPA،CIA، CFA، CFE، وذلك كما يلي:

إجمالي عدد الشهادات المهنية الحاصل عليها المراجعين الداخليين

نسبة الشهادات المهنية = ــــــــــــــــــــ

إجمالي عدد المراجعين الداخليين داخل قسم المراجعة الداخلية

الخبـــرة :

تقاس بمتوسط عدد سنوات الخبرة لدى المراجعين الداخليين بقسم المراجعة الداخلية ،وذلك كما يلي:

إجمالي عدد سنوات الخبرة للمراجعين الداخليين

متوسط سنوات الخبرة = ــــــــــــــــــــ

إجمالي عدد المراجعين الداخليين داخل قسم المراجعة الداخلية

التدريب :

يقاس بنسبة عدد ساعات التدريب السنوية إلى مجموع ساعات العمل المقدرة بقسم المراجعة الداخلية وذلك كما يلي:

إجمالي عدد ساعات التدريب السنوية للمراجعين الداخليين

نسبة ساعات التدريب = ــ

مجموع ساعات العمل المقدرة داخل قسم المراجعة الداخلية

حجم قسم المراجعة الداخلية:

يقاس بنسبة عدد العاملين داخل قسم المراجعة الداخلية إلى إجمالي عدد العاملين بالمنشأة، وذلك كما يلي:

$$\text{حجم قسم المراجعة الداخلية} = \frac{\text{إجمالي عدد العاملين بقسم المراجعة الداخلية}}{\text{إجمالي عدد العاملين بالمنشأة}}$$

الاستقلالية:

متغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا كان قسم المراجعة الداخلية يرفع تقريره إلى لجنة المراجعة، وصفر بخلاف ذلك.

الموضوعية:

متغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة عدم اشتراك المراجعين الداخليين في أعمال تنفيذية، وصفر بخلاف ذلك.

وجود دليل المراجعة الداخلية :

متغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة وجود دليل المراجعة الداخلية، وصفر بخلاف ذلك.

وجود نظام لمراقبة جودة الأداء:

متغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة مراجعة أعمال قسم المراجعة الداخلية من قبل مكتب مراجعة خارجي ، وصفر بخلاف ذلك .

بعد حساب قيمة كل متغير من المتغيرات الأربعة الأولى وهى الشهادات المهنية - الخبرة - التدريب - حجم قسم المراجعة الداخلية لكل منشأة، يأخذ المتغير القيمة واحد إذا كانت قيمة هذا المتغير أكبر من أو يساوى وسيط العينة، وصفر بخلاف ذلك. بعد ذلك يتم تجميع ما حصلت عليه كل شركة من قيم وتكون القيمة التي حصلت عليها الشركة هي مقياس لجودة المراجعة الداخلية. أي أن مقياس جودة المراجعة الداخلية يتراوح ما بين صفر وثمانية نقاط .

٣- التعريف الإجرائي للمتغيرات الضابطة:

سيتم عرض مجموعة من المتغيرات الضابطة والتي من الممكن أن تؤثر على المتغير التابع (الأداء المالي)، بالتالي سيتم تحييدها (التحكم في تأثيرها) بوضعها كمتغيرات ضابطة في نموذج الانحدار. وفيما يلي عرضاً لهذه المتغيرات **(Weir, et al , 2002; Carter, et al, 2002; Hutchinson and Zain, 2009)** :

- **حجم الشركة**: يتم استخدام حجم الشركة كأحد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي للمنشأة، حيث أن الشركات كبيرة الحجم سيكون لدى مجلس إدارتها فرصة لاستغلال مواردها بما يعود بالنفع على المنشأة في صورة تحقيق الأرباح ، سوف يتم التحكم في تأثير حجم الشركة بوضعه كمتغير ضابط في نموذج الانحدار.
- **نسبة المديونية**: يتم استخدام نسبة المديونية كأحد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي للمنشأة، حيث كلما ارتفعت نسبة المديونية كلما زاد مصروف الفوائد كلما تأثر صافى الدخل، سوف يتم التحكم في تأثير نسبة المديونية بوضعها كمتغير ضابط في نموذج الانحدار.
- **معدل نمو إيرادات النشاط (معدل نمو المبيعات)**: يتم استخدام معدل نمو إيرادات النشاط كأحد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي للمنشأة ، فكلما زادت مبيعات المنشأة من سنة لأخرى كلما ساهم ذلك في زيادة أرباحها، سوف يتم التحكم في تأثير معدل نمو إيرادات النشاط (معدل نمو المبيعات) بوضعه كمتغير ضابط داخل نموذج الانحدار.

الجدول التالي يوضح التعريف الإجرائي للمتغيرات الضابطة:

جدول رقم (٣)

التعريف الإجرائي للمتغيرات الضابطة

إسم المتغير	رمز المتغير	التعريف الإجرائي
حجم الشركة	X2	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة
نسبة المديونية	X3	إجمالي الديون / إجمالي الأصول
معدل نمو إيرادات النشاط	X4	إجمالي إيرادات عام ٢٠١٣ – إجمالي إيرادات عام ٢٠١٢ / إجمالي إيرادات عام ٢٠١٢

٣/٤ مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المصرية المسجلة داخل بورصة الأوراق المالية المصرية خلال عام ٢٠١٣، التي بلغ إجمالي عددها حوالي ٢٢٠ شركة موزعة على سبعة عشر قطاعاً اقتصادياً مختلفاً. تم اختيار عينة ميسرة من تلك القطاعات لإتمام الدراسة الحالية. تم إعداد قائمة استقصاء (بيانات فعلية)، وذلك لقياس المتغير المستقل(جودة المراجعة الداخلية).

تم توزيع عدد ٨٠ استمارة استقصاء لعدد ٨٠ شركة ، تم استبعاد عدد ٧ شركات تنتمي لقطاعي الاتصالات والبترول والغاز نظراً لعدم استجابة أي من الشركات داخل القطاعين للنموذج الخاص بجمع بيانات المتغير المستقل، بالتالي أصبح عدد الشركات ٧٣ شركة.

بلغ عدد الشركات التي استجابت عدد ٥٧ شركة بنسبة ٧٨ % موزعة على ١٣ قطاعاً اقتصاديا مختلفاً. فيما يلي الجدول التالي والذي يوضح التوزيع القطاعي لشركات العينة :

جدول رقم (٢)

التوزيع القطاعي لعينة الدراسة

م	إسم القطاع	العينة	النسبة
١	المنتجات المنزلية والشخصية	٤	٧ %
٢	الأغذية والمشروبات	٨	١٤ %
٣	البنوك	٢	٣.٥ %
٤	الموارد الأساسية	٢	٣.٥ %
٥	العقارات	٩	١٥.٧%
٦	الخدمات المالية	١٠	١٧.٥%
٧	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٢	٣.٥ %
٨	السياحة والترفيه	٦	١٠.٥ %
٩	الموزعون وتجار التجزئة	٢	٣.٥ %
١٠	التشييد ومواد البناء	٦	١٠.٥ %
١١	تكنولوجيا المعلومات	٢	٣.٥ %
١٢	الكيماويات	٢	٣.٥ %
١٣	الرعاية الصحية والأدوية	٢	٣.٥ %
	الإجمالي	٥٧	١٠٠ %

٤/٤ نتائج الدراسة:

أشارت نتائج تحليل الانحدار بالنسبة للنموذجين الأول والثاني بأنه لا توجد علاقة معنوية بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي معبراً عنه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

هو ما يعنى بعدم وجود تأثير لجودة المراجعة الداخلية على الأداء المالي للشركات المساهمة المصرية، بالتالي يتم رفض الفرض الأول والقائل "من المتوقع وجود علاقة معنوية بين جودة المراجعة الداخلية و معدل العائد على الأصول".

أيضاً يتم رفض الفرض الثاني والقائل "من المتوقع وجود علاقة معنوية بين جودة المراجعة الداخلية ومعدل العائد على حقوق الملكية".

٤/٥ خلاصة الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي وذلك من خلال إجراء دراسة منهجية تتمثل في جمع بيانات فعلية لقياس المتغير المستقل (جودة المراجعة الداخلية) وفقاً لما أشارت إليه معايير المراجعة الداخلية ومعيار المراجعة الأمريكي رقم (١٢٨).

أشارت هذه المعايير إلى ثلاث عوامل محددة لجودة المراجعة الداخلية وهى (الكفاءة المهنية – الاستقلالية والموضوعية – جودة الأداء). تم قياس تلك العوامل من خلال ثمانية عناصر تمثل مؤشراً لجودة المراجعة الداخلية وهى (الخبرة – الشهادات المهنية – التدريب – التبعية التنظيمية – الموضوعية – وجود دليل للمراجعة الداخلية – حجم قسم المراجعة الداخلية – جودة الأداء)، أي أن مؤشر جودة المراجعة الداخلية يتراوح ما بين صفر إلى ثمانية نقاط .

تم التعبير عن الأداء المالي من خلال أحد أهم المؤشرات المحاسبية المستخدمة وهى (معدل العائد على الأصول – معدل العائد على حقوق الملكية). تم جمع البيانات للمتغير المستقل والمتغير التابع لعدد ٥٧ شركة من الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية موزعة على ١٣ قطاعاً اقتصاديا مختلفاً لعام ٢٠١٣.

استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي، وتم تقديره مرتين نظراً لوجود تعريفين إجرائيين للمتغير التابع:

النموذج الأول: لاختبار العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية ومعدل العائد على الأصول.

النموذج الثاني: لاختبار العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية ومعدل العائد على حقوق الملكية.

توصلت نتائج الدراسة الحالية إلى أنه لا توجد علاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي معبراً عنه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

خامساً: خطة الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة الحالية إلى ثلاثة فصول، بحيث يتناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة. يتكون هذا الفصل من مبحثين، الأول يتناول الإطار العام للدراسة والثاني يتناول عرض وتحليل للدراسات السابقة في مجال البحث.

يتناول الفصل الثاني جودة وطبيعة عمل المراجعة الداخلية والأداء المالي للمنشآت. ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، بحيث يشمل الأول جودة وطبيعة عمل المراجعة الداخلية ويتناول الثاني الإطار النظري لمؤشرات الأداء المالي.

يشمل الفصل الثالث الدراسة الإمبريقية، ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، بحيث يتناول الأول تصميم الدراسة الإمبريقية والثاني يتناول اختبار فروض الدراسة وصولاً إلى النتائج، وأخيرا مراجع وملاحق الدراسة.

قائمة المراجـــــع

أولاً : المراجع العربية :

(أ) الدوريـــــات:

١- عبد الهادي، إبراهيم عبد الحفيظ، ٢٠٠٨، "نموذج مقترح لتحديد تأثير محددات جودة المراجعة الداخلية على الأتعاب المتوقعة على المراجعة الداخلية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعه بني سويف.

٢- عيسى، سمير كامل محمد، ٢٠٠٨، "العوامل المحددة لجودة المراجعة الداخلية في تحسين حوكمة الشركات"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعه الإسكندرية، العدد الأول، ص ٥٢.

٣- مبارك، الرفاعى إبراهيم، ٢٠١٠، "جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح"، متاح على شبكة المعلومات الدولية جوجل.

(ب) أخرى:

١- الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٢، معيار المراجعة الخارجية المصري رقم (٦١٠) "دراسة المراجع الخارجي لعمل المراجعة الداخلية"، متاح على شبكة المعلومات الدولية جوجل.

٢- مركز المديرين المصري ، وزارة الاستثمار ، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرية، ٢٠١١، متاح على شبكة المعلومات الدولية جوجل.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

(A) Periodicals:

1- Ahlawat, S. S., and Lowe, D. J., 2004, "An Examination of Internal Auditor Objectivity: in House Versus Outsourcing Auditing", Jouranl of Practice and Theory, Vol. 23, P. 147.

2- Aikins, S. K., 2011, "An Examination of Government Internal Audits' Role in Improving Financial Performance", Puplic Financial and Management, Vol. 11, PP. 306 – 337.

3- Alic, M., and Rusjan, B., 2010, "Contribution of The ISO 9001 Internal Audit to Business Performance", Available at: www.emerald.com.

4- Arena, M., Arnaboldi, M., and Azzone, G., 2006, "Internal Audit in Italian Organizations", Managerial Auditing Journal, Vol .21, PP. 275 - 292 .

5- Beasley, M. S., Carcello, J. V., Hermanson, D. R., and Lapider, P. D., 2000, "Fraudulent Financial Reporting: Consideration of Industry Traits and Corporate Governance Mechanisms", Available at: www.google.com.

6- Carter, D. A., Smiknis, B.J., and Simpson, W. G., 2002, "Corporate Governance, Board Diversity, and Firm Value", Available at: www.ssrn.com.

7- Coram, P., Ferguson, C., and Moroney, R., 2008, "Internal Audit, Alternative Internal Audit Structures and the Level of Misappropriation of Assets Fraud", Available at: www.google.com.

8- Fadzil, F., Haron, H., and Jantan, M., 2005 "Internal Auditing Practices and Internal Control System", Managerial Auditin-Journal, Vol., 20 , PP. 844 – 866 .

9- Felix, W. L., Gramling, A. A., and Maletta, M. J., 2001, "The Contribution of Internal Audit as a Determinant of External Audit Fees and Factors Influencing this Contribution", Journal of Accounting Research, Vol. 39, PP. 513 – 534.

10- Ho, S., and Hutchinson, M., 2010, "Internal Audit Department Characteristics/Activites and Audit Fees: Some Evidence from Hong Kong Firms", Available at: www.ScienceDirect.com.

11- Hutchinson, M., and Zain, M., 2009, "Internal Audit Quality, Audit Committee Independence, Growth Opportunities and Firm Performance", Available at : www.google.com.

12- Jerab, D., 2011, "The Effect of Internal Corporate Governance Mechanisms on Corporate Performance", Avilable at: www.ssrn.com.

13- Kiabel, D., 2012, "Internal Auditing and Performance of Government Enterprises", Globel Journal Of Management and Business Research, Vol. 12, PP. 5- 20.

14- Ocatvia, E., 2013, "The Effects of Implementation on Internal Audit and Good Corporate Governance in Corporate Performance", Journal of Globel Business and Economices, Vol. 6, PP. 77– 87.

15- Prawitt, D. F., Smith, J. L., and Wood, D. A., 2009, "Internal audit quality and earnings management", The Accounting Review, PP. 8- 10.

16- Thomas, C., 2002, "The Rise and Fall of Enron", Available at: www.google.com.

17- Weir, C., Laing, D., and Mcknight, P., 2002, "Internal and External Governance Mechanisms: Their Impact on The Performance of Large UK Puplic Companies", Journal of Business Finance & Accounting, Vol. 29, PP. 579 - 611.

(B) Others:

1- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), 2014, Statement on Auditing Standards No. 128 "Using The Work of Internal Auditors ", Available at: www.aicpa.org.

2- The Institute of Internal Auditors (IIA), 2010,"International Standards for the Professional Practice of Internal Auditors" Available at: www.Theiia.org.